



منظمة
العمل
الدولية



حوار إقليمي حول أثر أزمة اللاجئين السوريين على أسواق العمل في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر

تقرير موجز وخلصات

إسطنبول، تركيا

المكتب الإقليمي للدول العربية



**حوار اقليمي حول أثر أزمة اللاجئين السوريين على أسواق العمل في الأردن ولبنان
وتركيا والعراق ومصر**

تقرير موجز وخلصات

اسطنبول – تركيا

٢٨-٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥

منظمة العمل الدولية

المكتب الاقليمي للدول العربية

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي في جنيف على العنوان أدناه أو عبر البريد الإلكتروني: pubdroit@ilo.org. والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ ان تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على اسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

فهرسة منظمة العمل الدولية في بيانات النشر

حوار اقليمي حول أثر أزمة اللاجئين السوريين على أسواق العمل في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر: تقرير موجز وخلصات / منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية - Regional dialogue on labour market - impact on Syrian refugee crisis in Jordan, Lebanon, Turkey, Iraq and Egypt - بيروت: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥

ISBN 9789226302112 (web pdf)

منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعها هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

ILO Publications, International Labour Office, Ch-1211 Geneva 22, Switzerland
يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني:
pubvente@ilo.org وزيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨-١١، رياض الصلح ١١٠٧٢١٥٠
بيروت - لبنان
شبكة الإنترنت: www.ilo.org/arabstates

الخلفية

تتناضل الدول المجاورة لسوريا والمضيضة لأعداد كبيرة من اللاجئين من أجل إيجاد إستجابة مناسبة لمعالجة أثر تدفق اللاجئين الكثيف على سوق العمل. وفي ظل غياب أو محدودية الوصول بشكل قانوني إلى العمل، يعمل اللاجئون السوريون في القطاع غير المنظم مما يزيد الضغط على أسواق العمل المحلية الهشة أصلاً، الأمر الذي يؤدي الى تدهور شروط وظروف العمل والأجور ويفضي إلى نمو الإقتصاديات غير المنظمة في الدول المضيضة. ومع تراجع المعونة الإنسانية الرامية إلى الإستجابة إلى أزمة اللاجئين في المنطقة، لا شك أنّ أعداد متزايدة من اللاجئين سيسعون إلى إيجاد فرص العمل من أجل العيش. وتماشياً مع هذه الحاجات الملحة، إعتمدت الأمم المتحدة إطاراً جديداً لخطّة الإستجابة الإقليمية لسوريا والصمود الإقليمي للاجئين (3RP) الرامية إلى الجمع بين المساعدة الإنسانية والتنمية والصمود لدى الدول المضيضة.

في سياق تفاقم الأزمة في سوريا، تركّز الحكومات إهتمامها على تداخل مكونات الدعم الإنساني والإنمائي، وبخاصة في مجال خلق فرص العمل وتعزيز سبل العيش. وقد إتسمت مساهمة منظمة العمل الدولية حتى تاريخه إزاء أزمة اللاجئين في كل من الأردن ولبنان ومصر وتركيا بالتنوع والتركيز بشكل واسع على المجالات الأربعة التالية:

- تقييم الأثر على سوق العمل؛
- دعم خلق فرص العمل من خلال التنمية الإقتصادية المحلية؛
- تقييم وضع عمل الأطفال؛
- التعاون مع فرق العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بسبل العيش والمساهمة في خطط الصمود الوطنية.

في المقابل، يزداد قلق منظمة العمل الدولية بشأن تنامي الضغوط على الدول المضيضة من حيث وصول اللاجئين إلى العمل. وبالتالي، تسعى المنظمة إلى المشاركة بشكل أكثر جدوى مع الشركاء في دعم التنمية وتطبيق الإستجابات المناسبة على مستوى البرامج والسياسات. وفي هذا الإطار، نظمت منظمة العمل الدولية حواراً إقليمياً رفيع المستوى في إسطنبول، تركيا، ٢٨-٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٥ ضمّ ممثلين عن الدول المضيضة. وقد رحّب المشاركون من الدول المضيضة الخمس، بما فيهم وزير العمل الأردني الدكتور نضال القطامين، والذين يمثلون المكونات الثلاثية والمؤسسات الحكومية المهتمة بموضوع الأزمة السورية، بهذه الفرصة الأولى للقاء ومناقشة أزمة اللاجئين السوريين للمرة الأولى منذ نشوبها في العام ٢٠١١.

ويقضي الهدف الأساسي من هذا الحوار تسهيل تبادل الآراء والتجارب بالتفصيل بشأن التحديات الماثلة في كل دولة من الدول التي تواجه آثار الأزمة على سوق العمل والتشاور بشأن الخيارات لبلورة سياسات وأطر إستراتيجية مناسبة. ويشكّل الإجتماع تعاوناً مشتركاً بين مختلف مكاتب منظمة العمل الدولية في دول المنطقة: المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت؛ المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى؛ ومكتب تركيا. بالإضافة إلى ذلك، شارك في هذه الجلسة مكتب منظمة العمل الدولية لمصر وإريتريا والسودان وجنوب السودان كما تم توجيه الدعوات إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم لتركيا.

الرجاء الإطلاع على جدول الأعمال المفصل ولائحة المشاركين في الملحقين ١ و ٢.

تحديات الأزمة السورية

يُعتبر حجم الأزمة السورية غير مسبوق مما يجعل منها واحدة من أكبر عمليات الحراك الجماعي العابر للحدود للمشردين منذ الحرب العالمية الثانية. ويتواجد اليوم ما يزيد عن ٤ ملايين لاجئ يتواجدون بمعظمهم في الدول المجاورة لسوريا وبالتحديد تركيا ولبنان والأردن، فيما وصلت أعداد قليلة إلى العراق ومصر. ونظراً إلى نسبة اللاجئين إلى السكان الوطنيين، وبخاصة في لبنان حيث يشكّل اللاجئون السوريون ٢٥ في المائة من سكانه، باتت الضغوط على الخدمات الحكومية وأسواق العمل والمجتمع عموماً حادة. ومع تراجع الميزانية المخصصة للمساعدات الإنسانية وبالرغم من تكثيف الدول المضيفة لجهودها في هذا المجال، لا يجد اللاجئون السوريون أمامهم حيلة إلا في السعي إلى العمل لدعم أسرهم. وقد أدى ذلك إلى طفرة الإقتصاديات غير المنظمة وما يلازمها من تحديات، بما فيها الإستغلال، وشروط وظروف وأشكال العمل غير المقبولة، وعمل الأطفال وتنامي التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتجدر الإشارة هنا إلى تعثر وضع أسواق العمل في الدول المضيفة حتى قبل العام ٢٠١١ وتفاقم الوضع بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين.

أثر الأزمة على النمو الإقتصادي والحاجة إلى البيانات

مع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين، يتفاقم الأثر على البنى التحتية الوطنية الإجتماعية والإقتصادية والتنمية الوطنية، وأطر القانون والسياسات، في ظل تراجع النمو الإقتصادي في الدول المضيفة للاجئين السوريين وتنامي التوتر الإجتماعي وغياب الأمن وانعدام الإستقرار، وبخاصة في لبنان الذي يتسم بغياب الإستقرار السياسي. إلى ذلك، زادت الصعوبات الإنمائية القائمة أصلاً مثل الفقر وشح الموارد. وقد أشار المشاركون في الحوار إلى التحديات الماثلة أصلاً في الدول المضيفة من حيث نوعية وكمية التشغيل، وبخاصة أمام الشباب. وفي ظل وجود الأنظمة القانونية والإجراءات الخاصة بالعمال الأجانب وإمكانية وصولهم إلى أسواق العمل، يشق الكثير من السوريين طريقهم إلى العمل في الإقتصاد غير المنظم مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في حجمه. على سبيل المثال، أشارت تركيا إلى إسهام الجهود الهادفة قبل الأزمة في إنحسار الإقتصاد غير المنظم من نحو ٥٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة من سوق العمل. في المقابل، ومنذ نشوب الأزمة، يُظن أن الإقتصاد غير المنظم قد نما مجدداً إلى قرابة ٥٠ في المائة.

كما أضاء المشاركون من الدول على الطبيعة المستمرة للأزمة السورية والوجود الحتمي للاجئين في المستقبل المنظور، مشددين على أهمية البعد الإنمائي للإستجابة في المرحلة المقبلة، الأمر الذي يستدعي مراجعة إستراتيجيات الإستجابة الحالية من ناحية سوق العمل ومعالجة جميع جوانب التشغيل وسبل العيش، بما فيها التعليم، والتدريب المهني، والتشغيل الذاتي، والحماية الإجتماعية، والحوار الإجتماعي، إلخ.

في هذا السياق، حثّ الشركاء الوطنيون منظمة العمل الدولية على تعزيز إلتزامها بعملية الإستجابة والمساعدة في تنمية وتطبيق آليات الدعم، نظراً إلى فريدة حجم ونطاق ومدى الأزمة السورية، وما تستلزمه من إستجابة فريدة ومخصصة على حد سواء.

وما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو غياب المعلومات والبيانات المفصلة بشأن أثر الأزمة على أسواق العمل. وفيما قامت منظمة العمل الدولية بإجراء مجموعة من التقييمات حتى الساعة، تدعو الحاجة إلى متابعتها من خلال إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة وجمع البيانات بشكل منتظم حول عمل المهاجرين، بما فيهم اللاجئين، وذلك لتحسين تطوير التدخلات التي ستحتاج إلى تكييفها تبعاً لسياق كل بلد.

الأطر التنظيمية والوصول إلى فرص العمل

إن موضوع اللاجئين ومسألة وصولهم إلى فرص العمل تطرح مجموعة من التحديات فيما يتعلق بالأطر التنظيمية والتشريعية الوطنية والدولية. ويتم في أغلب الأحيان جمع الأنشطة واللوائح التنظيمية المتصلة باللاجئين ضمن إطار قوانين الهجرة والإقامة وليس بالضرورة ضمن إطار تشريعات العمل. ويشجع القانون الدولي الدول على تسهيل وصول اللاجئين إلى العمل وسبل العيش، وبخاصة إتفاقية العام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول العام ١٩٦٧. أما الصكوك الدولية الأخرى مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) فتعزز الحق العالمي الأوسع في العمل للجميع وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية الشاملة والمتصلة بجميع جوانب عالم العمل، بما فيها هجرة العمال.

وقد ركّز الحوار ضمن الاجتماع على القضايا المتعلقة بتشغيل اللاجئين السوريين، بما فيها الإتفاقية الثنائية السابقة مع سوريا وأهمية تطبيق الأطر التنظيمية القائمة للعمال المهاجرين في سياق اللاجئين، مثل الإستحصال على إجازات/تصاريح العمل، وذلك لضمان الإتساق والإستقرار والأمن والإنصاف. ويمكن التحدي الأساسي في أزمة اللاجئين السوريين في حجم الأزمة وضخامة أعداد العابرين للحدود طلباً للجوء والأمان والعمل. في المقابل، يتم تسهيل الإجراءات أمام اللاجئين حيثما أمكن، إدراكاً للصعوبات التي قد يواجهها السوريون للحصول على بعض المستندات أو لتوافر الموارد.

قانون نمونجي محتمل في تركيا والحاجة إلى إستجابة دولية أكثر شمولية

كما ذكر سابقاً، لقد استقبلت الدول المضيفة اللاجئين السوريين بحفاوة بالغة بعد ان بات بلدهم موطناً للحرب والدمار لكنّ الإستجابات بحاجة إلى التكيّف مع واقع كل بلد. وفيما واصلت جميع الدول توفير الدعم والمساعدة إلى السوريين من خلال مجموعة واسعة من الخدمات، تمايزت تركيا عن سائر هذه الدول باعتمادها قانون لحماية اللاجئين السوريين على أراضيها، بما فيها حقهم في تقديم طلب الحصول على إجازة/تصريح العمل، ما يعتبر خطوة ايجابية كبيرة بالرغم من عدم وضع هذا القانون موضع التطبيق بالكامل. وما أن يُصار إلى اعتماد القانون المذكور، سيسهل وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل دون التعرّض للعمال الوطنيين الأتراك.

من ناحية أخرى، شدّد المشاركون على التنافس على الوظائف وما يستتبعه من ضغوط على الأجور، الأمر الذي يشكّل العامل الأساسي وراء إثارة التوتر بين المجتمعات المحلية. وبالتالي، تبرز الأهمية القصوى لمعالجة تحديات سوق العمل. وقد أشار وزير العمل الأردني الدكتور القطامين إلى وجوب قيام حقوق الإنسان على الحاجات لا على الحدود الجغرافية، الأمر الذي يستلزم إستجابة أكبر وأكثر شمولية من جانب الأسرة الدولية. وفي ظلّ غياب المزيد من الدعم الفني والمالي الموجّه نحو الإستجابات الوطنية، سيبقى الوضع مأزوماً، حيث أن زيادة فرص العمل وسبل العيش تعتمد على زيادة الإستثمارات في الدول المضيفة التي تستهدف النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

سوق العمل في خطة الإستجابة الإقليمية

لقد حظي موضوع "سبل العيش" وضمنه التشغيل بالإهتمام الأقل مقارنةً بجميع القضايا الأخرى الواردة في إطار خطة الإستجابة الإقليمية للاجئين السوريين والمشاركة بين وكالات الأمم المتحدة. وفي حال

^١ من أصل الدول الخمس المضيفة، صادقت مصر وتركيا فقط على هذه الإتفاقية.

عدم زيادة الإستثمارات الوافدة، ستتواصل التداعيات السلبية للأزمة وتتفاقم حدةً. من هنا يجب ربط سبل العيش بالتنمية الإقتصادية المحلية وخطط التنمية المحلية وإشراك القطاع الخاص بشكل أجدى. وقد شكلت الإستجابة الإقليمية تحوّل نموذجي من خلال دمج الأجدتئين الإنسانية والتنمية في الدول المضيفة ضمن إطار خطة الإستجابة الإقليمية لسوريا والسمود الإقليمي للاجئين 3RP (2015-2016). وتعتبر هذه الخطة محورية وأساسية لضمان الأثر الإيجابي للإستجابة وإستمراريتها والتي يستلزم نجاحها بالتأكد تعاوناً أكثر فعالية وكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وبصفتها سابقة عالمية في إطار إستجابة الأمم المتحدة للأزمات، تسعى هذه الخطة إلى معالجة التحديات الإنسانية وحماية اللاجئين وضمان صمود الأشخاص المستضعفين والمجتمعات المتضررة. بالإضافة الى ذلك، وإدراكاً منها لأهمية الخطط الوطنية لدعم الصمود وإحلال الإستقرار، تركّز خطة ال3RP على تعزيز قدرة الأنظمة الوطنية. في المقابل، لا تزال تعاني الخطة من التخبط في ظل تمويل 23 في المائة فقط (أكثر من مليار د.أ) من إجمالي التمويل المطلوب والبالغة قيمته 4,5 مليار د.أ. وتحويل 6 في المائة فقط منه نحو موضوع التماسك الإجتماعية وسبل العيش (Livelihoods and Social Cohesion). وقد شدّد جميع المشاركين في الحوار على الحاجة إلى زيادة التمويل لضمان تنفيذ خطة الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في إقتصاديات وطنية متينة، مع التشديد على أهمية دعم البيئات الداعمة للنمو الإقتصادي.

الحاجة إلى أطر سياسات أكثر إتساقاً

في ظل محدودية الدعم المالي لبرامج التشغيل وسبل العيش، تفاقمت أزمة اللاجئين السوريين نتيجة غياب الإتساق والوضوح في أطر السياسات الوطنية التي قد تساعد في تطوير المشاريع بطريقة أكثر فعالية، وذلك لجذب الإستثمارات العامة والخاصة الضرورية. من ناحية أخرى ورغم أنّ موضوع التشغيل وسبل العيش هو عنصر أساسي وحساس في إستراتيجية الإستجابة لأزمة اللاجئين في المستقبل، يزداد الأمر تعقيداً بسبب الأثر والإجراءات التنظيمية التي تطبق، والمتصلة مثلاً باللاجئين/طالبين اللجوء، العمال المهاجرين وقانون العمل، والإتفاقيات الثنائية القائمة أصلاً مع سوريا بشأن التنقل بين أسواق العمل. بالإضافة إلى الأثر التنظيمية والقانونية الوطنية، تتوافر أيضاً مجموعة من الصكوك الدولية الواجب مراعاتها، بما فيها إتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول العام 1967، وإتفاقيات منظمة العمل الدولية حول اليد العاملة المهاجرة والإتفاقيات الأساسية بشأن معايير العمل والإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

كما ذكر سابقاً، إتمدت الحكومة التركية قانوناً لتوفير الحماية المؤقتة للاجئين السوريين والذي يمكن إعتباره نموذجاً فعالاً للتدخل. بإمكان الدول الأخرى المضيفة للاجئين السوريين اعتماد هذا النموذج بعد تكييفه مع أوضاعها الوطنية. وقد فسّرت الحكومة أهمية اعتماد قانون الحماية المؤقتة درءاً لتداعيات حجم تدفق اللاجئين. لكنّ مرحلة التطبيق تبقى العامل الأساسي لنجاح هذا التشريع كمناسبة جيدة يمكن اعتمادها في المنطقة وخارجها.

الدور الأساسي للحوار الإجتماعي في إيجاد الحلول

يُعتبر دور الحوار الإجتماعي أيضاً عاملاً أساسياً لدعم وصول اللاجئين إلى فرص العمل وسبل العيش، وتأكيداً لأهمية إشراك منظمات العمال وأصحاب العمل في أدوار أكثر جدوى، على سبيل المثال في التحقق من مهارات اللاجئين ومطابقتها، وحماية الحقوق الأساسية في العمل، وضمان شفافية أكبر في تشغيل اللاجئين، والحوار الإجتماعي ومعالجة المشكلة المتنامية للإقتصاد غير المنظم. وقد شدّد ممثلو

النفابات العمالية على الصعوبات الماثلة أمام العمال الوطنيين الذين يتنافسون في أسواق العمل مع أعداد كبيرة من "العمال المهاجرين" والذين يتقاضون أجوراً أدنى ويتعرضون لشروط وظروف عمل أكثر رداءً ولا يستفيدون من تغطية التأمينات الصحية والضمان الإجتماعي. كما حذر المشاركون من التداعيات الطويلة الأمد لهجرة الشباب ذوي المهارات المرتفعة الذين يغادرون موطنهم للعمل في الخارج وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول المضيفة. وفي هذا السياق، دعا الشركاء الإقليميون إلى تكثيف الحوار الإقليمي بشأن الأزمة السورية من خلال التركيز بشكل خاص على أدوار الشركاء الإقليميين والحوار الإجتماعي في برامج الإستجابة.

إنشاء أرضية إقليمية للتنسيق

إن تأثير الأزمة السورية على أسواق العمل يسلط الضوء على امكانية ايجاد مداخل إلى عمليات الحوكمة التي قد تحدّ من التوتر والتحديات. باختصار، إتفق المشاركون على "أن الجمود ليس خياراً" بالنسبة إلى الدول المضيفة أو الأسرة الدولية كما أكدوا على الحاجة إلى إحداث تحوّل في نموذج التخطيط الإستراتيجي لتحويل التحديات في أسواق العمل إلى فرص للتنمية الإقتصادية الوطنية، إلى جانب الحاجة إلى تطوير البرامج والإستراتيجيات الوطنية لتكون أكثر فعاليةً من خلال إجراء البحوث الشاملة حول التشغيل وأسواق العمل في الدول المضيفة. في المقابل، يمكن التركيز في خلاصات الأبحاث على تشجيع الإستثمارات الوافدة كونها اساس للنمو الإقتصادي. وفي الإطار الأشمل لإدارة المعلومات ودعم بناء القدرات في الدول المضيفة من حيث الإستجابة لتحديات سوق العمل، تم إقتراح أرضية إقليمية لتعزيز التنسيق، والإتساق والتضامن الإقليمي، بالإضافة إلى تحديد وبلورة ونشر نماذج تدخل تتكيف مع السياقات الوطنية المختلفة.

البناء على إتفاقيات الهجرة الثنائية السابقة

يجب أن تهدف الإستجابات المستقبلية أيضاً إلى بلورة تدخلات داعمة للتشغيل والتي يمكن أن تعالج عدم تطابق المهارات بين العرض والطلب على اليد العاملة في صفوف اللاجئين والعمال الوطنيين في مختلف الدول المضيفة. ويمكن أن تبني هذه الإستجابات على إتفاقيات الهجرة الثنائية القائمة أصلاً بين الدول المضيفة وسوريا والتي تركّز على قطاعات محددة، وبخاصة الزراعة والبناء. وقد تدعو الحاجة إلى ايجاد مقاربات مبتكرة لتخفيف حدة الأثر التنظيمية المتعلقة بسوق العمل والتي قد تسهّل تشغيل اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء والتي يمكن أن تدعمها الجهات المانحة بحسب المقتضى وحيثما أمكن. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز حملات التوعية للاجئين بشأن الأطر التنظيمية للعمال المهاجرين في كل دولة من الدول المضيفة، وذلك لضمان تفهم أكبر وتوتر أقل.

برامج خلق فرص العمل وسبل العيش

تتمتع منظمة العمل الدولية بخبرة طويلة في مجال خلق فرص العمل وسبل العيش حتى في حالات الطوارئ والأزمات، وذلك عن طريق تطوير البرامج التي تعزز العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل على سبيل المثال وتنمية المشاريع وتطوير الأعمال. وتشمل التدخلات الهادفة إلى دعم هذه البرامج التدريب المهني، وأنشطة التنمية الإقتصادية المحلية وخدمات التشغيل العامة. وتشمل الأنشطة في مختلف السياقات على المستوى العالمي خطط النقد والغذاء مقابل العمل، والتعاقد مع المجتمعات المحلية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتمويل المتناهي الصغر، وخدمات تطوير الأعمال وتنمية الريادة في صفوف النساء والشباب. ويمكن لهذه التجارب والأدوات الملموسة والمشورة

أن تضيف مدخلات قيمة على الأطر الإستراتيجية للدول المضيفة، وذلك لمعالجة آثار الأزمة السورية على سوق العمل.

توجيه تطوير البرامج من خلال تقييمات الحاجات في أسواق العمل المحلية

إلى جانب الترحيب بدعم منظمة العمل الدولية في مجالات التدخل هذه، شددت الدول المضيفة على حاجة هذه الأطر الإستراتيجية إلى الإسترشاد بتقييمات الحاجات المفصلة لأسواق العمل وإعداد جردة بمهارات اللاجئين لتسهيل المطابقة بين العرض والطلب بطريقة أكثر فعالية وكفاءة. ومن شأن هذه الأنشطة أن توجه تطوير برامج التعليم المهني لمصلحة اللاجئين والمجتمعات المضيفة إنطلاقاً من الواقع على الأرض وأن تحدد الثغرات في أسواق العمل. وسيكون ذلك متصلاً بشكل خاص بسياق دعم فرص التشغيل لمصلحة العمال اللاجئين والوطنيين ذوي المهارات المتدنية.

إلى جانب خدمات التشغيل العامة، من المهم إشراك خدمات التشغيل الخاصة لمطابقة المهارات المتاحة مع الفرص. أما مسألة تنمية الريادة فتستلزم إهتماماً خاصاً في بعض الدول المضيفة نتيجة غياب الإستقرار الإقتصادي الحالي وفي ظلّ التحدي المتمثل في توفير الخدمات المناسبة والمتسقة لاستحداث سبل العيش فضلاً عن صعوبات اللغة في بعض الدول المضيفة. علاوة على ذلك، من المهم تقادي خلق منافسة غير مشروعة مع المشاريع الصغيرة القائمة والمجتمعات التعاونية. وقد تدعو الحاجة أيضاً إلى مراجعة إستراتيجيات التشغيل الوطنية لتكون أكثر تماشياً مع الواقع السائد في الدول المضيفة.

الحاجة إلى إستثمارات وافدة قوية

شدد المشاركون أيضاً على الحاجة إلى إستثمارات أجنبية ووطنية ضخمة ودعم تمويلي قوي من جانب الأسرة الدولية في مجال برامج التشغيل وسبل العيش، مؤكدين على مفهوم التضامن الدولي وتقاسم أعباء الأزمة السورية بمساواة أكبر خارج حدود الدول المتضررة جغرافياً. وهنا يجدر التمييز بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية، والمساعدة الإنسانية والتحويلات من حيث التدفقات المالية، حيث تختلف بشكل ملحوظ من حيث طبيعتها لكنها متساوية من حيث الأهمية لدعم إستجابة واسعة النطاق للأزمة. وفي هذا السياق، يُعتبر تشجيع تزايد الإستثمارات الأجنبية الوافدة تماشياً مع الأولويات الوطنية أساسياً لمعالجة بعض التحديات الناجمة عن وجود السوريين في الدول المضيفة. على سبيل المثال، لقد أرخى تراجع مستويات المساعدة الإنسانية بظلاله على قدرات الخدمات العامة وفاقم التهميش الإجتماعي للاجئين السوريين، مما دفعهم إلى الإستعانة بما أوتوا من وسائل متاحة لدعم بقاء أسرهم، بما في ذلك إرسال الأطفال إلى العمل بدلاً من المدرسة.

الانتقال من المشاريع الصغيرة إلى المشاريع الواسعة النطاق

يجب أن تشكل المجتمعات المضيفة المدخل الأساسي لبرامج التشغيل كونها تساعد في ضمان تلبية حاجات هذه المجتمعات واللاجئين على حد سواء. وقد أشار المشاركون إلى وجوب التركيز بشكل أقل على المشاريع التي يحتمل أن تكون هشة والتركيز بشكل أكبر على برامج الإستثمار الأوسع نطاقاً. وفي هذا السياق، شددت الدول المضيفة على وجوب أن تكون الإستثمارات الدولية ليس فقط مالية بطبيعتها بل يجب أن تشمل على سبيل المثال نقل المهارات والمعارف وفرص العمل، وذلك من خلال مثلاً فتح أسواق جديدة لتصدير المنتجات والخدمات.

وما يشكل مدعاة لقلق بشكل أساسي هو أن خلق فرص العمل للاجئين قد يؤدي إلى تزايد البطالة في صفوف العمال الوطنيين، مع التشديد على التحدي المائل أمام منظمة العمل الدولية ومكوناتها. وإلى جانب التعديل المحتمل للأطر التنظيمية، من المهم رصد الأثر الاجتماعي المحتمل للتدخلات وتقادي المزيد من غياب الاستقرار الاجتماعي. ومن الواضح أن مقارنة "نهج واحد مناسب للجميع" لن يكون مناسباً، ليس حتى بين مختلف المناطق في الدول المضيفة. وبالتالي، تستلزم إستراتيجيات الإستجابة التآني في التكيف الوطني والإقليمي ومراعاة التجارب الوطنية السابقة والقائمة والمتعلقة ببرامج هجرة العمال وتلك الكثيفة اليد العاملة.

القيمة الاقتصادية المحتملة لزيادة تشغيل اللاجئين

تسود إختلافات كبيرة بين الدول المضيفة للاجئين السوريين، وهي قائمة إلى حد كبير على تحديات التشغيل وأسواق العمل القائمة أصلاً. وفيما يعود دعم خلق فرص العمل وسبل العيش للاجئين بالمنافع المحتملة على الطلب الإجمالي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المضيفة، مثلاً من خلال زيادة الإستهلاك، والإيجارات، إلخ...، تبقى الهواجس بشأن الإبقاء على توازن عادل في أسواق العمل وداخل الأسواق المحلية. على سبيل المثال، أثار تدفق اللاجئين السوريين بشكل كبير إلى سوق العقارات على معروض الوحدات السكنية الميسورة الكلفة، وبخاصة للشباب. كما برزت تحديات مشابهة نتيجة زيادة كلفة المنتجات والخدمات، مع تنامي الطلب وتراجع القوة الشرائية والعرض.

تسهيل الإستهلاك المحلي المتزايد للسلع والخدمات

إقترح المشاركون تكثيف الجهود لتشجيع الإستهلاك المحلي للإنتاج المحلي الذي قد يساهم في تحسين النمو الإقتصادي وبالتالي خلق الوظائف. ونظراً إلى القطاعات التي وظفت تاريخياً المهاجرين السوريين في المنطقة، من المهم ضمان زيادة الإستثمارات في قطاع الزراعة وتشجيع الإستهلاك المحلي للمنتجات وزيادة الصادرات داخل المنطقة، وبخاصة في الدول المضيفة للاجئين السوريين.

إعادة التفكير في دور الإستثمارات والتحوّل نحو المزيد من التنوع

فيما يُعتبر الإستثمار محدّداً مهماً للنمو واستحداث الوظائف، يُعتبر إختيار القطاعات المناسبة للإستثمار محفوفاً بالتحديات ويسلّط الضوء على الحاجة إلى زيادة التنوع في المجالات الأخرى الداعمة للتشغيل، ولا سيما في القطاع العام من خلال مشاريع البنى التحتية الوطنية الضخمة إلى جانب التنمية الإقتصادية المحلية على مستوى البلديات. ويمكن ربط هذه الأنشطة ببرامج التنمية العامة القائمة واللامركزية التي قد تشمل مشاريع يمكن إطلاقها بسرعة بواسطة الإستثمارات الضرورية. إلى ذلك، يمكن الإستفادة من المهارات الموجودة في صفوف اللاجئين ومن الفرص المتاحة لتطوير القطاعات القائمة أو إنشاء قطاعات جديدة. على سبيل المثال، يمكن للبنان الإستفادة من مهارات اللاجئين السوريين في القطاع الصناعي في ظل إعتما الإقتصاد السوري بشكل أساسي على الصناعة، فيما يركّز الإقتصاد اللبناني بشكل أساسي على الخدمات والتجارة.

الهجرة العابرة

عبّر المشاركون في الإجتماع أيضاً عن قلقهم إزاء إمكانية تحوّل الدول المضيفة إلى مراكز "عبور" اللاجئين وسواهم من المهاجرين المحتملين إلى دول المقصد الأخرى. ويبرز التصدي لهذه الظاهرة أهمية

الأطر التنظيمية الوطنية ومنع إساءة إستعمالها. من جهة أخرى، تبرز الحاجة المتنامية إلى معالجة تنامي ظاهرة "رهاب الأجانب" (Xenophobia) والتمييز في المجتمع من خلال إجراء بحوث إجتماعية أكثر تفصيلاً حول الأثر الحقيقي للأزمة السورية وذلك للتصدي للمدركات المضللة.

إنفتحت الدول المضيفة على أهمية تحوّل الإستجابات للأزمة السورية اليوم إلى مقاربة تنموية أكثر منه إنسانية، إستناداً إلى النمو الداعم للتشغيل، والإستثمارات العامة التي تتمحور حول المصلحة الفضلى للمجتمعات واللاجئين والتي تقوم على الحوار الإقتصادي الشامل.

موجز النتائج

ركّزت الجلسة الأخيرة في الإجتماع على المرحلة المقبلة، وأضاءت على الأدوار والمسؤوليات المحتملة للمجموعات الرئيسية التالية: الحكومات، الشركاء الإقليميين، منظمة العمل الدولية والأسرة الدولية. وقد تم إستقاء المقترحات من محصلة النقاشات والهواجس والمقترحات الرئيسية للشركاء الثلاثة في الدول المضيفة. ولكنها لا تعكس المقترحات النهائية، بل الأفكار بشأن سبل التحرك بالشكل الأمثل بالنسبة إلى كل دولة من الدول المضيفة للاجئين السوريين، مع مراعاة حاجة جميع الإستجابات إلى التكيف مع مختلف البيئات والسياقات الوطنية.

إنطلاقاً من هذه الروحية وترحيباً بمبادرة منظمة العمل الدولية إلى تنظيم هذا الحوار الإقليمي الذي يجمع ممثلين عن الدول المضيفة للمرة الأولى لمناقشة القضايا ذات الأهمية القصوى والإهتمام المشترك، تمنى المشاركون في الإجتماع التحضير لحوار مماثل على المستوى الوطني في كل دولة من الدول المضيفة، وذلك لدعم تنمية الأطر الإستراتيجية الوطنية المناسبة، ومعالجة أثر الأزمة السورية على سوق العمل.

كما ذكّر المشاركون بالهدف الإنمائي الإجمالي الذي يجب أن يكون رافداً لجميع الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة:

الهدف الإنمائي الإجمالي

لا يختار السوريون أن يكونوا لاجئين ويشعرون برغبة قوية في العودة إلى ديارهم. لذا يتعيّن على الأسرة الدولية عدم السماح باندثار هذا الأمل وزواله في صفوف السوريين. وكلما طال أمد الأزمة، زادت إمكانية تبدّد هذا الأمل. وعليه، يجب أن يبقى الحل السياسي المشترك والمقبول والمستدام للأزمة الهدف الإجمالي لضمان إمكانية عودة السوريين إلى ديارهم بأمان وبكرامة لاستعادة بلادهم ومستقبل أطفالهم.

الأدوار والمسؤوليات المحتملة

يجب أن تعمل الحكومات على:

- تقوية الإرادة السياسية لتكون دعامة لتطوير إستراتيجيات التشغيل وسبل العيش الشاملة ووضعها موضع التطبيق في المجتمعات المضيفة وفي صفوف اللاجئين.
- مواصلة العمل على صياغة السياسات بشأن تشغيل وسبل عيش اللاجئين.
- تصميم وتنفيذ الإصلاحات الضرورية في سوق العمل.
- إدماج محصّلات التشغيل بشكل أفضل ضمن الأطر والإستراتيجيات التنموية الوطنية.

- تعزيز وتسهيل الحوار الإجماعي حول إستراتيجيات التشغيل وسبل العيش ذات الصلة بالمجتمعات المضيفة واللاجئين.
- مواصلة المشاركة مع الأسرة المانحة في تمويل البرامج المتصلة بسوق العمل والإستثمار لدعم النمو الإقتصادي المرتبط بأولويات التنمية الوطنية.

يجب أن يعمل الشركاء الإجماعيون على:

- حماية نوعية العمل من خلال آليات الحوار الإجماعي الوطنية.
- ضمان دفاع آليات الحوار الإجماعي عن حقوق العمال السوريين.
- دعم مبادرات تنمية سبل العيش والريادة على المستوى المحلي لمصلحة المجتمعات المضيفة واللاجئين.
- تعزيز آليات مطابقة المهارات والتنمية في أسواق العمل المحلية لمصلحة اللاجئين والعمال الوطنيين.
- يجب أن تعمل منظمة العمل الدولية على:
- مواصلة العمل مع المكونات الثلاث لدعم تطوير الأطر الوطنية الصناعية والأطر الوطنية للتشغيل والقيام بالإصلاحات الضرورية لسوق العمل.
- تسخير الخبرة والتجربة في أطر التعليم المهني والإعتماد التي يمكنها أن تدعم تنقل اللاجئين والعمال الوطنيين في سوق العمل.
- العمل مع المكونات الثلاث من أجل تسهيل الآليات التنظيمية لتسهيل وصول اللاجئين إلى أسواق العمل الوطنية وزيادة فرص التشغيل للعمال الوطنيين.
- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز دور الحوار الإجماعي في معالجة وصول اللاجئين إلى أسواق العمل والتشغيل والتمثيل الجماعي.
- تطبيق توصية منظمة العمل الدولية بشأن الإقتصاد غير المنظم على سياق الأزمة السورية، والتطبيق الأوسع لإطار منظمة العمل الدولية المعياري، وبخاصة معايير العمل الأساسية.

يجب أن تعمل الأسرة الدولية على:

- زيادة التمويل بشكل ملحوظ لبرامج ومشاريع التشغيل وسبل العيش في إطار الإستجابة للأزمة السورية.
- دعم إستجابات سبل المعيشة الداعمة للتشغيل في الدول المضيفة من خلال الإستثمارات الوافدة القوية في إطار الدعم المالي والفني والبنوي بما في ذلك من قبل الجهات العالمية الفاعلة في القطاع الخاص.
- تحسين التعاون والتنسيق، وتعزيز التكامل بين الإختصاصات المختلفة لوكالات الأمم المتحدة وسواها من المنظمات المعنية.
- مراجعة ملاءمة وتطبيق الإتفاقيات الدولية في ضوء الأزمة السورية.
- ضمان الإتساق والتكامل بين الأجندات الإنسانية والإنمائية في الدول المضيفة وعلى المستوى الإقليمي من أجل دعم برامج الصمود.

في الختام، تمت التوصية بالخطوات المقبلة التالية:

- ستواصل منظمة العمل الدولية توفير المساعدة التقنية وتسهيل الحوار على المستوى الوطني مع الشركاء الثلاثة لتعزيز التشغيل وسبل العيش في إطار الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.
- ستلعب منظمة العمل الدولية دوراً قيادياً في القضايا ذات الصلة بالتشغيل وأسواق العمل في سياق الأزمة.
- ستواصل منظمة العمل الدولية تسهيل الحوار الإقليمي وتبادل التجارب والقدرات لدعم تطوير النماذج الفعالة والمستدامة حول التشغيل وسبل العيشي لمصلحة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

الحوار الإقليمي حول أثر أزمة اللاجئين السوريين على أسواق العمل في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر
إسطنبول، تركيا، ٢٨-٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٥

برنامج العمل

الخميس ٢٨ يوليو/تموز	
التسجيل والقهوة	9.00 – 9.30
ملاحظات ترحيبية لمنظمة العمل الدولية ومقدمات	9.30 – 10.00
السيد نومان أوزكان، مدير، مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا السيد فرانك هايغمن، المدير الإقليمي بالإنابة، مكتب منظمة العمل الدولية للدول العربية	
أثر أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل: عروض قطرية	10.00 – 11.30
الرئيس: السيد ياسر أحمد حسان، كبير المستشارين لأفريقيا والدول العربية/ مكتب المدير العام، منظمة العمل الدولية الأردن الدكتور نضال القطامين، وزير العمل، والسيد وضاح محمود رشيد الحمود، وزارة الداخلية لبنان السيدة هالة الحلو، مستشارة الوزير للشؤون الإنسانية والدولية/ وزارة الشؤون الإجتماعية تركيا السيدة نورهان أوندر، المديرية العامة لشؤون العمل، وزارة العمل والضمان الإجتماعي مصر السيدة إيمان زاكاري، والسيدة هبة إسماعيل، وزارة الشؤون الخارجية العراق السيد سعيد نعمة جاهوتي، رئيس الإتحاد العام لنقابات العمال في العراق	

11.30 – 12.00	إستراحة القهوة
12.00 – 13.00	لمحة عن أبعاد أزمة اللاجئين السوريين في أسواق العمل في إطار خطة الإستجابة الإقليمية لسوريا والصمود الإقليمي للاجئين 3RP
	السيدة ماري قعوار، كبيرة الأخصائيين في مجال سياسات الإستخدام، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية
13.00 – 14.30	إستراحة الغداء
14.30 – 16.00	نقاش الطاولة المستديرة الأولى: الإطار التنظيمي والوصول إلى إجراءات العمل
	الميسر: السيدة مها قطاع، منسقة الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية
	الرئيس: السيد نومان أوجزان، مدير مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا
	ستضيء وتسهّل هذه الطاولة المستديرة تبادل المعلومات بشأن القوانين والسياسات والممارسات الوطنية والدولية التي ترفع شؤون اللاجئين ووصولهم إلى العمل في الدول المضيفة. وقد أوفت الحكومات بالتزاماتها الإنسانية الدولية من خلال عدم إقفال الحدود. وتهدف الطاولة المستديرة إلى مناقشة قضية الوصول إلى العمل وما يرتبط بها من غياب الوضوح في سياسة اللاجئين. وفي ظل الإختلافات بين الدول، فاقم غياب مقاربة واضحة لمعالجة إستخدام السوريين فقط حالات عمل السوريين خارج إطار قوانين العمل.
	الأربعاء، ٢٩ يوليو/تموز
9.00 – 10.30	نقاش الطاولة المستديرة الثانية: مراجعة برامج خلق فرص العمل/سبل العيش في المجتمعات المضيفة: هل هي كافية؟ ما هي الدروس الممكن إستخلاصها؟
	الميسر: السيد نجات كوشاباي، كبير مسؤولي البرنامج، مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا
	الرئيس: السيدة ريفيس-كييلغارد، نائبة المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لأوروبا وآسيا الوسطى
	ترمي خطط الإستجابة الوطنية في كل من الأردن ولبنان إلى تعزيز قدرة الأسر المعيشية الفقيرة والهشة في المجتمعات المضيفة على التأقلم والتعافي بشكل مستدام من آثار الأزمة السورية، والتخفيف من الآثار المستقبلية على إستخدامهم وسبل معيشتهم. ويكمن الهدف في تحقيق ذلك من خلال إحلال الإستقرار وزيادة سبل المعيشة وإستحداث فرص عمل أكثر وأفضل لمصلحة الفقراء وإعادة إحياء الإقتصاديات المحلية. وقد تمت ترجمة ذلك من خلال مشاريع وبرامج مدارة بمعظمها من قبل المنظمات الدولية. في المقابل، في تركيا، تتوافر برامج حكومية واسعة النطاق بما فيها التعليم المهني وخدمات الإستخدام

العامّة. وستركّز الطاولة المستديرة على أثر هذه البرامج والدروس المستخلصة بشأن سبل ترقّيتها بطريقة لا تستثني اللاجئين السوريين.	
استراحة القهوة	10.30 - 11.00
<p>نقاش الطاولة المستديرة الثالثة: ما هي القيمة الاقتصادية لإتاحة الوصول إلى العمل أمام اللاجئين السوريين؟ هل يمكن للقوى العاملة السورية سد الثغرات في بعض القطاعات التي تفتقر إلى اليد العاملة المحلية؟</p> <p>الميسر: السيدة ماري قعوار، كبيرة الأخصائيين في مجال سياسات الإستخدام، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية</p> <p>الرئيس: السيد فرانك هايمغن، المدير الإقليمي بالإناية، مكتب منظمة العمل الدولية للدول العربية</p> <p>يُعتبر أثر الأزمة السورية كبيراً جداً وبخاصة على المجتمعات المضيفة الهشة. لكن هل يمكن للمشاركة الاقتصادية للاجئين السوريين و/أو الإستثمارات أن تعود بالفائدة الاقتصادية على الدول المضيفة؟ قد يحصل ذلك بطرق متعددة. هل يمكن لمعروض القوى العاملة السورية أن يعزّز بعض القطاعات، مثلاً من خلال اليد العاملة غير الماهرة في القطاعات التي لا تجتذب القوى العاملة الوطنية والتي لا تشهد طلباً مرتفعاً، مثل الزراعة؟ هل يمكن للمهارات والمواهب السورية أن تساعد في إعادة إحياء بعض القطاعات، مثل الحرف اليدوية؟ وأخيراً، هل يمكن تعزيز البيئة المعينة لتشجيع الإستثمار في نقل الصناعات السورية؟ ستعالج هذه الطاولة المستديرة هذه القضايا كوسيلة لتجاوز التفكير باللاجئين السوريين كخطر يهدّد الإقتصاد الوطني.</p>	11.00 - 12.30
<p>الطريق إلى الأمام</p> <p>الميسر: السيدة ريفيج كييلغارد، نائبة المدير العام، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لأوروبا وآسيا الوسطى</p> <p>تركّز هذه الجلسة الختامية على خيارات البرامج والسياسات الممكنة والخطوط القابلة للتطبيق. بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، تتيح هذه الجلسة الوضوح الضروري لدعم أفضل للدول المعنية بمعالجة هذا التحدي من منظور شامل.</p>	12.30 - 13.30
نهاية البرنامج	

لائحة المشاركين

الدولة	المؤسسة	الإسم
الأردن	وزير العمل	NidalKatamineالدكتور
الأردن	نائب الوكيل العام، وزارة العمل	Mohammed Ahmad Al-Ali Al-Mohammed السيد
الأردن	مدير، مديرية اللاجئين السوريين في الأردن، وزارة الداخلية	Waddah Mahmoud Rashid Al-Hamoud السيد
الأردن	كبير المنسقين، وحدة تنسيق الإغاثة الإنسانية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي	Omar BarakatNuseir السيد
الأردن	نائب الأمين العام، الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن	KhaledMohmad Ahmad Alzyoud السيد
لبنان	مدير عام، وزارة العمل	YousefNaous السيد
لبنان	مستشار الشؤون الإنسانية والدولية، وزير الشؤون الإجتماعية	Hala El-Helou السيدة
لبنان	جهة التنسيق حول سبل المعيشة، وزارة الشؤون الإجتماعية	Sabine Farah السيدة
لبنان	الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان (FENASOL)	Nicolas Nuhra السيد
لبنان	الأمين العام، جمعية الصناعيين اللبنانيين	Khalil Cherry السيد
لبنان	مستشار دولي	Kamal Hamdan السيد
العراق	رئيس، الإتحاد العام لنقابات العمال في العراق	SaeedNeamahNaserJahoote السيد
مصر	وزارة العمل	ImanZakaria السيدة
مصر	وزارة العمل	Kawsar Farah السيدة
مصر	سكرتير أول، وزارة الشؤون الخارجية	Heba Ismail السيدة
تركيا	المديرة العامة، المديرية العامة لشؤون العمل، وزارة العمل والضمان الإجتماعي	NurcanÖnder السيدة
تركيا	نائب الرئيس، رئاسة الوزراء في جمهورية تركيا، هيئة إدارة الطوارئ والكوارث (AFAD)	ÖmerFarukFurat السيد
تركيا	رئيس قسم الحماية الدولية، المديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM)، وزارة الداخلية	Mehtapİyice السيدة
تركيا	خبيرة شؤون العمل، وزارة العمل والضمان الإجتماعي	NeclaUz السيدة

تركيا	منسق المشاريع، إتحاد النقابات العمالية (HAK-İŞ)	السيد ŞahinSerim
تركيا	مستشار إعلامي، الإتحاد التركي لجمعيات أصحاب العمل (TISK)	السيد YıldırımKorayBalkaya
تركيا	مستشار، الإتحاد التركي لجمعيات أصحاب العمل (TISK)	السيد Can Ünver
تركيا	نائب المدير، قسم البحوث، إتحاد نقابات العمال التركية (TÜRK-İŞ)	السيد EnisBağdadioğlu
تركيا	مدير الشؤون الدولية، إتحاد النقابات العمالية التقدمية (DİSK)	السيد KıvançEliaçık
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نائب الممثل المقيم	السيدة Matilda Dimovska
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	نائب الممثل	السيد KarimAtassi
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	كبير موظفي المشروع	السيدة NeşeKılınçoğlu
المنسق المقيم للأمم المتحدة	مساعد، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، تركيا	السيد SelimBarkan
منظمة العمل الدولية	المدير الإقليمي بالإنابة، المكتب الإقليمي للدول العربية	السيد Frank Hagemann
منظمة العمل الدولية	أخصائية قضايا الاستخدام، المكتب الإقليمي للدول العربية	السيدة Mary Kavar
منظمة العمل الدولية	منسقة مشروع الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين (عمان)، المكتب الإقليمي للدول العربية	السيدة MahaKattaa
منظمة العمل	باحثة معاونة، المكتب الإقليمي للدول العربية	السيدة AyaJafaar

الدولية		
منظمة العمل الدولية	كبير المستشارين لأفريقيا والدول العربية، مكتب المدير العام لمنظمة العمل الدولية	السيد Yasser Ahmed Hassan
منظمة العمل الدولية	نائبة المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى	السيدة Rie Vejs-Kjeldgaard
منظمة العمل الدولية	مدير، المكتب القطري لمصر وإريتريا والسودان وجنوب السودان	السيد Peter van Rooij
منظمة العمل الدولية	مدير، مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا	السيد Numan Özcan
منظمة العمل الدولية	كبير مسؤولي البرامج، مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا	السيد Nejat Kocabay
منظمة العمل الدولية	مسؤول البرامج، مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا	السيدة Ayşegül Özbek
منظمة العمل الدولية	معاونة، مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا	السيدة Bilge Pınar Yenigün
منظمة العمل الدولية	أخصائي فني، هجرة الأزمات، فرع الهجرة العمالية	السيد Nicholas Grisewood